

The Problematic Humanitarian and Colonial Relationship between France and the Immigrants of the Zionist Movement to Ottoman Palestine: A Study in the Light of the French Ministry of Foreign Affairs Documents

Musa Sroor *

Abstract

This paper aims at shedding light on the real motives for France to protect the immigrants of the Zionist movement to Ottoman Palestine. In addition to revealing the nature and limits of French protection as reflected in French secret diplomatic documents. The study attempts to answer the problematic of the relationship between France and the Zionist movement's immigrants to Ottoman Palestine or from its colonies in North Africa. Does France's protection of these immigrants stem from France's deep belief in the right of these immigrants to "return to their country of origin", as is rumored? Alternatively, were they just a functional tool through which France implements on the land of Palestine its colonial projects? The study used the analytical and investigative approach in reading the relevant archive documents of the French Ministry of Foreign Affairs to answer the problematic. These documents include secret correspondence and reports between the various French diplomatic channels and frameworks in France, Istanbul and Palestine. Through these official correspondences, the reality of French protection for these immigrants was established.

The study concluded that the humanitarian motives in France's protection of Jewish immigrants to Palestine were not real; nor did any statements appear by the French diplomats referred to the religious or historical rights of the Jews in the land of Palestine. Accordingly, France did not consider the necessity of restoring these rights to their owners. On the contrary, the economic factors and the colonial competition were the decisive factors in France's protection of Jewish immigrants to Palestine. France dealt with those immigrants just as numbers and customers, but according to purely economic calculations. France used the Jews immigrants as a tool to implement its colonial policies in Palestine in the light of the various colonial powers.

Keywords: Palestine, Ottoman Empire, Zionist, immigration, French Protectorate, French Archives

* Associate Professor, Department of History and Archaeology, Birzeit University, Palestine. msroor@birzeit.edu

Submitted: 28/2/2023, **Revised:** 27/4/2023, **Accepted:** 17/5/2023.

<https://doi.org/10.34120/0117-042-166-004>

To cite this article / الإشارة المرجعية للبحث

سرور، موسى: "الإشكالية الإنسانية والاستعمارية في العلاقة بين فرنسا ومهاجري الحركة الصهيونية إلى فلسطين العثمانية: دراسة في ضوء وثائق وزارة الخارجية الفرنسية"، *المجلة العربية للعلوم الإنسانية*، جامعة الكويت، العدد: 166، 2024، 113-142. Sroor, Musa: "The Problematic Humanitarian and Colonial Relationship between France and the Immigrants of the Zionist Movement to Ottoman Palestine: A Study in the Light of the French Ministry of Foreign Affairs Documents", *Arab Journal for the Humanities*: 166, 2024, 113-142.

الإشكالية الإنسانية والاستعمارية في العلاقة بين فرنسا ومهاجري الحركة الصهيونية إلى فلسطين العثمانية - دراسة في ضوء وثائق وزارة الخارجية الفرنسية

موسى سرور*

الملخص

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على الدوافع الحقيقية لحماية فرنسا لمهاجري الحركة الصهيونية إلى فلسطين العثمانية والكشف عن طبيعة هذه الحماية وحدودها كما تعكسه الوثائق الدبلوماسية السرية الفرنسية. وحاول البحث الإجابة عن إشكالية العلاقة بين فرنسا ومهاجري الحركة الصهيونية إلى فلسطين العثمانية سواء من فرنسا أم من مستعمراتها في شمال أفريقيا؛ وهل حماية فرنسا لهؤلاء المهاجرين تنبع من إيمان فرنسا العميق بحق هؤلاء المهاجرين "بالعودة إلى وطنهم الأصلي" وبدافع إنساني كما يشاع؟ أم أنهم كانوا مجرد أداة وظيفية تنفذ فرنسا من خلالها على أرض فلسطين مشاريعها الاستعمارية في سياق تنافس استعماري؟

استخدمت الدراسة المنهج التحليلي والاستقصائي في قراءة وثائق أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية ذات العلاقة للإجابة عن الإشكالية. تتضمن هذه الوثائق مراسلات وتقارير سرية بين القنات والأطر الدبلوماسية الفرنسية المختلفة في فرنسا، وفي إستانبول وفلسطين. ومن خلال هذه المراسلات الرسمية تم الوقوف على حقيقة الحماية الفرنسية لهؤلاء المهاجرين.

وخلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها: أنه لم تكن للدوافع الإنسانية في حماية فرنسا لمهاجري اليهود إلى فلسطين أي وجود؛ كما لم تظهر أي تصريحات للدبلوماسية الفرنسية تشير إلى حقوق اليهود الدينية أو التاريخية في أرض فلسطين؛ وبناء عليه لا ترى فرنسا ضرورة إعادة هذه الحقوق إلى أصحابها، بل على العكس تماماً كان العامل الاقتصادي والتنافس الاستعماري هما الفيصل في حماية فرنسا لمهاجري اليهود إلى فلسطين؛ إذ تعاملت معهم بوصفهم أرقاماً وزبائن ليس أكثر وفق حسابات اقتصادية بحته تستخدمهم أدوات لتنفيذ سياساتها الاستعمارية في فلسطين في ضوء تكاليف استعماري متعدد. الكلمات المفتاحية: فلسطين، الدولة العثمانية، الصهيونية، الهجرة، الحماية الفرنسية، الأرشيفات الفرنسية.

* أستاذ مشارك، دائرة التاريخ والآثار، جامعة بيرزيت، فلسطين. msroor@birzeit.edu

الاستلام: 2023/2/28، التعديل النهائي: 2023/4/27، إجازة النشر: 2023/5/17.

<https://doi.org/10.34120/0117-042-166-004>

To cite this article / الإشارة المرجعية للبحث

سرور، موسى: "الإشكالية الإنسانية والاستعمارية في العلاقة بين فرنسا ومهاجري الحركة الصهيونية إلى فلسطين العثمانية: دراسة في ضوء وثائق وزارة الخارجية الفرنسية"، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، العدد 166، 2024، 113-142. Srour, Musa: "The Problematic Humanitarian and Colonial Relationship between France and the Immigrants of the Zionist Movement to Ottoman Palestine: A study in the light of the French Ministry of Foreign Affairs Documents, Arab Journal for the Humanities: 166, 2024, 113-142."

مقدمة

شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر موجات من الهجرة الصهيونية إلى فلسطين. ولم تشكل روسيا والدول الغربية المنبع الأساس لهذه الهجرة، بل تعدتها لتشمل يهود الدول العربية على وجه العموم ويهود الدول المغاربية على وجه الخصوص. وقد تنافست الدول الاستعمارية على فرض حمايتها على هؤلاء المهاجرين ومنحهم جنسياتها. فضلاً عن أن قانون الجنسية العثماني كان يعطي الحق لهؤلاء المهاجرين بالحصول على الجنسية العثمانية شريطة التخلي عن جنسيتهم الأصلية. وتتدرج الدول الاستعمارية بحمايتها لمهاجري الحركة الصهيونية بأن لهم الحق الديني والتاريخي بالعودة إلى أرض فلسطين حسب معتقداتهم الدينية. وكان على رأس هذه الدول فرنسا الاستعمارية.

حاولت الدراسة الكشف عن الدوافع الحقيقية لحماية فرنسا لمهاجري الحركة الصهيونية القادمين إلى فلسطين سواء من فرنسا أم من مستعمراتها في شمال أفريقيا. وهل يعود ذلك إلى إيمان فرنسا العميق بحق هؤلاء (بالعودة إلى وطنهم؟) أم أنهم كانوا مجرد أداة وظيفية تنفذ من خلالهم على أرض فلسطين مشاريعها الاستعمارية منافسة بذلك مشاريع دول استعمارية أخرى كبريطانيا وروسيا؟ ولماذا شجعت فرنسا هجرة اليهود المغاربة إلى فلسطين ومنحهم الجنسية الفرنسية قبل هجرتهم إلى فلسطين ولاسيما يهود الجزائر؟ وهل عاملت فرنسا المهاجرين اليهود الحاملين لجنسيتها والمقيمين على أرض فلسطين معاملةً للفرنسيين الكاثوليك نفسها؟

سعت الدراسة إلى الإجابة عن هذه الأسئلة من خلال وثائق أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية المعروف باسم ((Archives du Quai d-Orsay (AQO)) التي تتضمن مراسلات وتقارير سرية بين القنوات والأطر الدبلوماسية الفرنسية المختلفة في فرنسا، وإستانبول، وفلسطين.

الدراسات التي تحدثت عن الهجرة الصهيونية إلى فلسطين والحماية القنصلية لها كثيرة، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر، دراسة صبري جريس المهمة حول تاريخ الصهيونية⁽¹⁾. وكذلك تلك الدراسات التي تحدثت عن فرنسا ودور قنصليتها في الهجرة والاستيطان الصهيوني في فلسطين كدراسة نائلة الوعري الموسومة بـ: "(دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين 1840-1914)⁽²⁾". ودراسة نوار

حسين الجبوري المعنونة بـ: (النشاط القنصلي الفرنسي في القدس 1840-1900) (3). ولكن للأسف لم تعتمد هذه الدراسات المهمة على الأرشيفات الفرنسية، ووثائق قناصل فرنسا في القدس ومراسلاتهم موضوعاً لدراساتهم، ولا سيما فيما يتعلق بدور هؤلاء في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين عموماً والقدس خصوصاً. فكيف يتم الحديث عن قناصل فرنسا في القدس ودورهم في الهجرة والاستيطان الصهيوني في فلسطين دون استخدام تقاريرهم ومراسلاتهم؟ فهل يكفي الاعتماد على الأدبيات المنشورة التي هي أصلاً لم تعتمد على المراسلات الدبلوماسية لهؤلاء القناصل لتناول هذه المسألة؟ فنانة الوعري - على سبيل المثال لا الحصر - خصصت الفصل الثالث من كتابها للحديث عن دور قناصل الدول الأوروبية في تسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين 1840-1914، وتناولت دور قناصل فرنسا في حدود خمس صفحات فقط (ص 149-155) دون تناول أي وثيقة تتعلق بقناصل فرنسا (4). كما أن نور الجبوري خصصت الفصل الثالث من كتابها للحديث عن سياسة القناصل الفرنسيين في القدس إزاء اليهود ودعمهم لقيام الدولة اليهودية (ص 129-159) اعتماداً على مراجع ثانوية ودون استخدام أي وثيقة تعود لهؤلاء القناصل.

إن الخصوصية التي تتمتع بها هذه الدراسة تكمن بالأساس باعتمادها على وثائق القنصلية الفرنسية في القدس منذ تاريخ تأسيسها في عام 1843 وحتى انتهاء الحكم العثماني 1918 بما تشمله من مراسلات وتقارير خاصة متعلقة بموضوع الصهيونية والهجرة اليهودية إلى القدس خصوصاً وفلسطين عموماً. بمعنى الاقتباس من أقوالهم لا ممن نُسب إليهم من أقوال غيرهم؛ إذ تقدم لنا وثائق الخارجية الفرنسية وجهات نظر مختلفة تماماً عن تلك التي تقدمها وثائق قنصليات الدول الأخرى كالبريطانية التي كانت مادة خصبة للباحثين والمؤرخين في التأريخ لقضايا البلاد العربية التي وقعت تحت الاستعمار البريطاني (5). ولا سيما وأن موقف فرنسا من الهجرة الصهيونية إلى فلسطين العثمانية لم يكن جلياً للعيان ولا لأصحاب الأقلام ولا سيما ما يدور في الأروقة الدبلوماسية الفرنسية وبطرائق سرية الذي قد يتناقض ظاهرياً مع ما نُصْرِحُ به من مواقف علنية؛ نظراً لاختلاف نظرة الكاثوليك للمسألة اليهودية التي تمثلها فرنسا عن البروتستانتية التي تمثلها بريطانيا، والأطماع الفرنسية بفلسطين وسوريا و طرحها المبكر مسألة تدويل فلسطين عام 1838 على لسان وزير خارجيتها (6) (Guizot). وقد كان دور بريطانيا معروفاً وواضحاً في دعم

الهجرة الصهيونية وتبني المشروع الصهيوني وتشجيعه، رسمياً منذ عام 1841 إلى نهاية الانتداب البريطاني على فلسطين عام 1948⁽⁷⁾.

هجرة يهود فرنسا ومستعمراتها إلى فلسطين بين موقفين: عثماني وفرنسي

شكلت فلسطين في القرن التاسع عشر محور اهتمام الدول الأوروبية في وضع أقدام لها على الأرض المقدسة عموماً والقدس خصوصاً. وتكمن منابع التغلغل الأوروبي في فلسطين في القرن التاسع عشر في الاعتقاد بأن الإشراف على الأرض المقدسة يجب ألا يقتصر على دولة واحدة من القوى الكبرى؛ إذ كانت كل قوة من هذه القوى الدولية تطمع في بناء وجودها في فلسطين وتدعيمه بطرائق سلمية، كالتغلغل الديني والثقافي وحماية الأقليات الدينية؛ ولهذا فقد شجعت هذه الدول بقوة النشاطات التبشيرية والخيرية والثقافية التي كان يؤديها رعاياها في الأرض المقدسة. ويمكن ملاحظة مدى نفوذ كل دولة أجنبية من خلال المؤسسات الدينية والخيرية التي أنشئت بكثافة في القدس في القرن التاسع عشر. وتمثلت هذه المؤسسات بالمدارس والمستشفيات والأديرة والكنائس وغيرها⁽⁸⁾.

وكان للحملة الفرنسية على فلسطين في عام 1799 دور مهم في تنبيه الدول الأوروبية الأخرى ولاسيما بريطانيا بضرورة التغلغل والسيطرة على الأرض المقدسة. تزامن هذا الاهتمام الغربي مع سياسة الانفتاح التي اتبعتها محمد علي باشا (1815-1849م) وابنه إبراهيم أثناء سيطرته على فلسطين خلال المدة الممتدة من 1831 إلى 1840⁽⁹⁾ وتوج ذلك بافتتاح أول قنصلية أجنبية في القدس في هذه الفترة (عام 1838) وهي القنصلية البريطانية⁽¹⁰⁾.

اتبعت الدولة العثمانية بعد إعادة سيطرتها على فلسطين السياسة نفسها التي اتبعتها محمد علي باشا تجاه رعايا الدول الأوروبية. وتزامن ذلك مع مدة التنظيمات العثمانية (1839-1878) بدءاً من خط شريف (كولخانة) 1839 وخط الإصلاحات (الهمايوني) عام 1856، مروراً بقانون الأراضي عام 1858 وصولاً إلى قانون تملك الأجانب الصادر عام 1867⁽¹¹⁾.

يعدّ هذا القانون البدايات الفعلية دون قيد وشرط لتملك الأجانب، ومن ضمنهم اليهود الأراضي في الدولة العثمانية ومن ضمنها فلسطين. هذا القانون الذي زاد من وتيرة تملك اليهود ولاسيما مهاجري الحركة الصهيونية الأراضي في فلسطين⁽¹²⁾.

سهلت هذه القوانين العثمانية الجديدة عملية تملك الأجانب للعقارات في فلسطين بدءاً من عام 1856. ونتيجة لذلك، شهدت هذه المدة موجة واسعة من عمليات الشراء، وما رافق ذلك من عمليات بناء المؤسسات الأجنبية من دينية وثقافية واقتصادية وبيوت سكنية.

ورغم أن خط الإصلاحات (الهمايوني) عام 1856 أعطى الحق للأجانب بالتملك شريطة الحصول على إذن من الباب العالي، إلا أن الدولة العثمانية في هذه المدة لم تسمح للأجانب بتملك العقارات ما لم يصدر إذن مسبق منها. ويعني ذلك أن تُقدّم الدول الأجنبية ورعاياها الطلبات إلى الديوان السلطاني في (إستانبول) عبر حكومة متصرفية القدس، أو التنازل عن الجنسية الأجنبية والدخول في التبعية العثمانية ليحق للأجانب التملك⁽¹³⁾.

ومثل قانون تملك الأجانب 1867 - والذي أزال العقبات سابقة الذكر-، مرحلة جديدة من مراحل التنافس الأجنبي على الملكية العقارية في فلسطين ويمكن تسميتها بمرحلة التنافس والتصادم. وتميزت هذه المرحلة بفتح الباب أمام الدول الأجنبية ورعاياها لتملك العقارات في القدس دون عوائق شريطة أن تصادق حكومات هذه الدول على قانون تملك الأجانب. وقد سارعت الدول الراغبة في التملك على التوقيع، ففي وزارة الخارجية العثمانية في (إستانبول) وقع كل من سفير فرنسا وبريطانيا وبلجيكا والسويد والنرويج في العام نفسه، ثم وقعت النمسا في عام 1868. وفي عام 1869 وقع كل من سفير بروسيا ونيوزلندية والدنمارك وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية، ثم أعطيت الرخصة في مدة لاحقة إلى كل من إيطاليا واليونان⁽¹⁴⁾.

ويمكن القول إن موجة هجرة يهود روسيا الأولى إلى فلسطين عام 1882 قد أحدثت صحوة رسمية عثمانية، تمثلت بإصدار الأوامر السلطانية منذ نيسان عام 1882 بتقييد هجرة اليهود إلى أراضي الدولة العثمانية، بحيث "لا يسمح لهم بالاستقرار في فلسطين وإنما يمكنهم فقط أن يهاجروا إلى داخل ولاية عثمانية أخرى وأن يستقروا فيها كما يحلو لهم بشرط أن يصبحوا رعايا عثمانيين، وأن يقبلوا سريان قوانين الإمبراطورية عليهم"⁽¹⁵⁾. وفي عام 1884 أصدر السلطان عبد الحميد (1876-1909) فرماناً يسمح فيه لليهود بالحج إلى الأراضي المقدسة والإقامة فيها مدة ثلاثين يوماً فقط⁽¹⁶⁾. وفي عام 1900 تم تمديد هذه المدة لتصل إلى ثلاثة أشهر⁽¹⁷⁾. ومن أجل ضبط عملية دخول اليهود

وخرجهم في الوقت المحدد لهم استحدث السلطان عبد الحميد نظام (البطاقة الحمراء) التي يتوجب على اليهودي القادم إلى فلسطين الحصول عليها بعد أن يسلم جواز سفره للجهات المسؤولة؛ لكي يغادر في الوقت الممنوح له⁽¹⁸⁾. كما أصدر الباب العالي في تشرين الثاني 1892 أوامره لمتصرف القدس بمنع بيع الأراضي الأميرية -الميرية (أراضي الدولة) لليهود الأجانب⁽¹⁹⁾.

لكن استمرت عملية الهجرة اليهودية إلى فلسطين وانتقال الأراضي للمهاجرين الجدد رغم التعليمات والقرارات السلطانية. ويلاحظ أن الإدارة العثمانية كانت على علم تام بما يجري. وهذا يتضح من خلال المراسلات بين متصرف القدس والباب العالي بهذا الخصوص. فعلى سبيل المثال، أرسل متصرف القدس (رشيد بيك) خلال فترة إدارته للقدس (1904-1906) عدداً من التقارير إلى الباب العالي يكشف فيها عن الأشخاص والجهات التي ساعدت اليهود في شراء الأراضي، كما يكشف الطرائق والأساليب المتبعة في شراء الأراضي. فضلاً عن الطرائق المستخدمة للتحايل على القوانين العثمانية؛ فكتب: "عملية تملك الأراضي ما زالت جارية رغم القوانين والتعديلات التي أجريت عليها، وما زال اليهود الممنوعين من الإقامة غير الشرعيين يأتون ويدخلون إلى فلسطين من الممالك الشاهانية والأجنبية، ويشترون الأراضي... ورغم التفتيش والعمليات التي اتخذت، فإن عمليات التزوير كانت موجودة، وبعد التحقيق ثبت أن اليهود كانوا يشترون الأراضي مباشرة من الأهالي... والآن يوجد سماسرة منتشرون في القرى، وهؤلاء كانوا يقومون بعملية الشراء لصالح اليهود منذ مدة 35 عاماً"⁽²⁰⁾.

وفي تاريخ 9 أكتوبر 1907 وصلت رسالة من الباب العالي لمتصرف القدس تحمل أمراً بوجوب اتخاذ اجراءات سريعة ضد اليهود الذين يستوطنون في القدس ويافا جاء فيها:

"إن اليهود الذين لم يعووا إلى أوطانهم بعد انتهاء مدة زيارتهم، يستوطنون في القدس ويافا وباقي الأماكن... فطالما لم يوضع حد لهذا السلوك للمهاجرين فلن يبق في هذا اللواء آية أرض تُشترى، حيث إنهم سيكونون أصحاب المكان (الملاك) دون شك... ويتوجب اتخاذ اجراءات سريعة ضد ذلك"⁽²¹⁾.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: ما موقف فرنسا من هذه التشريعات العثمانية التي

تحد من هجرة اليهود إلى فلسطين وإقامتهم وتملكهم فيها؟ وكيف تعاملت معها؟ نظرت الدبلوماسية الفرنسية إلى هذه التشريعات الجديدة التي تقيد الهجرة الصهيونية إلى فلسطين كأن لا وجود لها؛ وأن مهاجريها من اليهود لا تنطبق عليهم هذه السياسات الجديدة؛ إذ كشفت عن ذلك المراسلات بين القناصل الفرنسيين في القدس وإستانبول ووزارة الخارجية في باريس. وقد أكدت الخارجية الفرنسية لدبلوماسيتها أن فرنسا مستثناة من هذه القوانين؛ لأن اتفاقيات الامتيازات السابقة الموقعة بين فرنسا والدولة العثمانية تعطي الحق لرعايا فرنسا بحرية الإقامة والعمل والتملك في أراضي الإمبراطورية العثمانية بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية، وأن اليهود الذين يحملون الجنسية الفرنسية تشملهم هذه الاتفاقيات. فوفق رأي الخارجية الفرنسية لا يمكن لفرنسا التمييز بين رعاياها على أسس دينية؛ لأن هذا يتعارض مع أسس الجمهورية الفرنسية ومبادئها. وقد نقلت الدبلوماسية الفرنسية هذه الرسالة إلى ممثلي الإدارة العثمانية. وهذا كله سوف تكشف عنه المراسلات الدبلوماسية الفرنسية التالية الذكر.

ففي رسالة وجهها السفير الفرنسي في إستانبول إلى وزارة الشؤون الخارجية العثمانية في تاريخ 24 أيلول 1898 يظهر فيها أنها جاءت ردًا على مذكرة الباب العالي التي تحمل رقم 200 والمؤرخة في 19 من الشهر نفسه (أيلول). ويتشرف فيها السفير الفرنسي بإبلاغ وزير الخارجية العثماني بأنه - بعد الترجمة من الفرنسية إلى العربية -:

"لا يملك السلطة لإعطاء القنصلية العامة الفرنسية في القدس أمراً بالامتثال للتعليمات التي تحظر هجرة الإسرائيليين إلى فلسطين؛ حيث لا يقبل القانون الفرنسي تقسيم الفرنسيين إلى طوائف حسب معتقداتهم الدينية؛ وأن هذا القانون يعترف بالحقوق نفسها لجميع المواطنين الفرنسيين في أي دين ينتمون إليه... وأن الفرنسيين يتمتعون، بموجب أحكام الاتفاقيات السارية مع الدولة العثمانية، بالحق في التنقل والاستقرار في الإمبراطورية العثمانية، ولا يمكن التنازل عن هذا الحق فيما يتعلق بالإسرائيليين الفرنسيين الذين هم مواطنون فرنسيون"⁽²²⁾.

ولكن، وكما يستنتج من مراسلات الدبلوماسية الفرنسية، أن السلطات العثمانية لم تقتنع بمسوغات فرنسا سابقة الذكر، فأرسلت من جديد للسلطات الفرنسية تعليماتها

بخصوص الهجرة الصهيونية إلى فلسطين ووجوب احترامها ففي تاريخ 21 نوفمبر 1900، كتب وزير الخارجية الفرنسية في باريس إلى سفير فرنسا في القسطنطينية رسالة متعلقة بمسألة قوانين منع الدولة العثمانية هجرة اليهود إلى فلسطين، ومرفقا بها قوانين المنع موضحا طلب الحكومة العثمانية من السلطات الفرنسية الطلب من ممثليها في ولايات الشام: (سوريا، القدس، بيروت) التعاون في تطبيق هذه التعليمات.

وتُظهر هذه الرسالة أن حكومة القدس العثمانية قدمت إلى السلطات العثمانية معلومات تفيد بأن هنالك عائلات يهودية سمتهها الوثيقة (إسرائيلية) تذهب إلى فلسطين لأداء فريضة الحج، وتمكنت هذه العائلات لبعض الوقت من الاستقرار فيها، على الرغم من الحظر المفروض على إقامة المهاجرين اليهود في هذه المنطقة. وأن السلطات العثمانية لا تريد منع (الإسرائيليين)، المحليين والأجانب، من أداء فريضة الحج إلى فلسطين وإلى الأماكن المقدسة، لكنها لا تسمح لهم بالاستقرار هناك استقراراً نهائياً بأي شكل من الأشكال⁽²³⁾.

ولم يكن عام 1898 عام انطلاقة القوانين العثمانية التي تقيد الهجرة الصهيونية إلى فلسطين وتمنعها، وإنما جاءت هذه التعليمات في هذا العام؛ لتؤكد على التعليمات المبكرة التي أصدرتها السلطات العثمانية منذ بدايات ثمانينيات القرن التاسع عشر، بعدما لاحظت تدفق هجرة اليهود إلى فلسطين واستقرارهم فيها دون غيرها من الولايات العثمانية.

ففي رسالة لسفير فرنسا - لم تذكر الوثيقة اسمه الشخصي - لدى الباب العالي موجهة للسيد (Delecasse) وزير فرنسا للشؤون الخارجية تحمل رقم 22 مؤرخة بـ 25 كانون الثاني 1901 موسومة بـ (Immigration israélite en Palestine) (هجرة الإسرائيليين إلى فلسطين) يكشف فيها الزيادة المستمرة في أعداد اليهود الذين يغادرون بلدهم الأصلي؛ ليستقروا استقراراً دائماً في فلسطين، ويكشف أن هذه الهجرة تقلق الحكومة العثمانية منذ سنوات عدة. وتذكر أنه في وقت مبكر من عام 1888، كان قد حظر، بصفة إجراء عام، هجرة (الإسرائيليين) إلى هذه المنطقة. ومع ذلك، في عام 1892 كان هناك حظرٌ على شراء العقارات من قبل (الإسرائيليين الأجانب).

ويكشف السفير الفرنسي في رسالته سابقة الذكر، أنه رغم أن السلطات العثمانية المحلية في فلسطين جادة بتطبيق تعليمات حكومتها إلا أن: "التهرب من هذه الإجراءات

يجري بسهولة ... إذ يمكن رشوة السلطات العثمانية بسهولة". ويرى السفير أن فرنسا ليست مهمة كثيراً بالمسألة، ولا يفترض الدخول في مواجهة السلطات العثمانية من أجل حماية التونسيين اليهود، وأن الصعوبات التي تواجه فرنسا فقط تتعلق بالمهاجرين الجزائريين اليهود. ويشير السفير بناء على معلومات قدمها له ممثل فرنسا في يافا تفيد أن عدد اليهود الجزائريين ضئيل. ويرى أنه رغم كل ذلك إلا أن إشكاليات وقضايا مع السلطات المحلية العثمانية قد حدثت وتحدثت. فيشير إلى أنه في عام 1898، منعت الشرطة التركية أربعة (إسرائيليين) جزائريين من النزول في يافا، وقد سوّغ الباب العالي هذا العمل بقوة من خلال الادعاء بأن السفارة العثمانية لفتت انتباه القنصل العام الفرنسي في القدس إلى قرارها بحظر إقامة المهاجرين اليهود في فلسطين.

ويكمل السفير أن السيد (Cambon) (1843-1924) الذي شغل سفيراً لفرنسا في إستانبول بين عامي 1890-1898 كان رافضاً للتعاطي مع القوانين العثمانية الخاصة بهذه المسألة، مسوّغاً رفضه بأنه لا يمكن التمييز بين (الإسرائيليين) الجزائريين والمواطنين الفرنسيين الآخرين، وأن الجميع لهم حق متساو في التنقل والاستقرار في الإمبراطورية العثمانية. ويرى (Cambon) أن هذا هو المذهب المعلن من قبل البعثات الأجنبية الأخرى في فلسطين⁽²⁴⁾.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى قيام سفراء كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا منذ العام 1900 بالضغط على الحكومة العثمانية ليس فقط من أجل إلغاء إجراءات منع توطين اليهود في فلسطين، وإنما أيضاً لعزل متصرف القدس رؤوف باشا (1876-1888) الذي كان جاداً في تطبيق القوانين. وتمكن سفير الولايات المتحدة (أوسكار شتراوس) اليهودي الأصل من الضغط على الإدارة العثمانية؛ لعزل متصرف القدس (رؤوف باشا) الذي كان متشدداً في تنفيذ القوانين العثمانية⁽²⁵⁾. رؤوف باشا هذا الحاكم الذي كان يعدّه الصهاينة "نظيف الكفين لا يقبل الرشوة"⁽²⁶⁾. ويذكر لنا النعيمي أن المؤرخ اليهودي (بولان) يذكر أن اليهود تمكنوا من البقاء في فلسطين بفضل الرشوة، والإفلات من قبضة القانون لكونهم رعايا أجنبان؛ إذ كان يحظر على الإدارة العثمانية التدخل في شؤون رعايا الدول الأخرى أو اعتقالهم أو محاكمتهم دون تدخل القناصل⁽²⁷⁾.

ويكشف السفير الفرنسي لدى الباب العالي في رسالته سابقة الذكر أن القنصليات الأجنبية في فلسطين تجلب إليها العديد من المهاجرين وتوفر الحماية لهم. فحسب قوله "فالوكلاء" البريطانيون، على سبيل المثال، مدعوون إلى غض الطرف عن مضايقات السلطات المحلية عندما يكون أصحاب القضية مهاجرين بريطانيون. أما فيما يخص الوكلاء الروس، فهم لا يترددون في أن يُوقَّعَ رعاياهم (الإسرائيليين) تعهداً يتعين عليهم بموجبه العودة قبل انتهاء مدة الثلاثة أشهر. وضمناً لتنفيذ هذا التعهد الخاص بالسلطة المحلية، يُطالبون بإيداع مبلغ من المال في قنصلياتهم. وتوضح الرسالة أن العديد من (الإسرائيليين) الروس ضحوا بهذا التعهد وبقوا في البلاد. ويشير السفير الفرنسي إلى أن قرارات عثمانية جديدة صدرت تنص على طرد هذه الفئة من فلسطين. ويكشف السفير أنه وفقاً لما قيل له في الباب العالي، أن الوكلاء الروس، لن يساعدوا في هذا الإجراء. بمعنى لن تدافع السفارة الروسية عن اليهود الذين يخالفون التعهدات التي وقَّعوا عليها⁽²⁸⁾.

ويختم السفير بطرح موقف فرنسا من هذه المسألة بما يلي:

"فيما يتعلق بالإسرائيليين الفرنسيين، يبدو أنه مع الحفاظ بشدة على العقيدة التي وضعها السيد (Cambon) تجاه الباب العالي، سيكون من مصلحتنا أن نترك لقناصلنا مجالاً معيناً ونتركه لهم وفقاً لتقديرهم لتسوية أي حوادث قد تحدث نتيجة للتعليمات الجديدة مع السلطة المحلية"⁽²⁹⁾.

وفي السياق نفسه يذكر لنا الحلاق أن القنصل البريطاني في القدس (Dickson) في تقريره المرسل إلى وزير خارجيته أوضح التعليمات العثمانية بشأن الهجرة والإقامة اليهودية في فلسطين، والمدة والغرض الذي يسمح لهم الزيارة والإقامة فيها⁽³⁰⁾.

كما كشف لنا (Georges Gueyraud) القنصل الفرنسي العام في القدس من خلال رسالته السرية إلى (PICHON) وزير فرنسا للشؤون الخارجية التي تحمل رقم 41 والمؤرخة ب 27 تموز 1909 والموسومة ب (مغادرة حاكم القدس إلى القسطنطينية)⁽³¹⁾. أن حاكم القدس (صبحي بك) قد تلقى من أعضاء حكومته الرسائل والتعليمات الأكثر تناقضاً بخصوص الهجرة الصهيونية إلى فلسطين وشرائهم الأراضي فيها. وأن هذه التعليمات والرسائل أحياناً تكون مؤيدة لليهود، وأحياناً معادية. على سبيل المثال، برقية من الصدر الأعظم (حسين حلمي باشا)، مؤرخة في الثاني من شهر تموز 1909

التي دعت إلى اتخاذ تدابير أكثر فاعلية؛ لحظر هجرة اليهود إلى فلسطين بفاعلية. ويرى (GUEYRAUD) أن الحكومة العثمانية قلقة خصوصاً من الهجرة اليهودية الروسية، والتدخل القنصلي الروسي لصالح 10000 روسي من رعايا روسيا الأرثوذكسية. ويكشف القنصل الفرنسي في هذه الرسالة أيضاً أعداد اليهود في فلسطين والزيادة الملحوظة في هذه الأعداد والنتيجة عن الهجرة من بلدانهم الأصلية إلى فلسطين؛ فيقول: "إنه على الرغم من تسجيل 3000 يهودي روسي في السنوات العشر الماضية، زاد عدد السكان اليهود في القدس وحدها من 35 أو 40.000 إلى 45 أو 50.000. وفي مستعمرات يهودا، يوجد الآن 15000 يهودي بدلاً من 10000، في الجليل، وقد زاد عددهم من 18000 إلى 25 أو 30000"⁽³²⁾.

الحماية الفرنسية للمهاجرين اليهود إلى فلسطين: مقاصد إنسانية أم مصالح استعمارية

وعلى ما يظهر من خلال قراءة وثائق الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي، أن فرنسا، تعاملت بازدواجية في المعايير تجاه من هاجر من اليهود إلى فلسطين من مستعمراتها، ولم تعدّهم وعائلاتهم رعايا فرنسيين كما كانت تعدّ مهاجري اليهود من مناطق أخرى كفرنسا مثلاً.

تكشف الوثائق أنها لم تمنح أبناء اليهود المهاجرين إلى فلسطين من أصول مغاربية مثل الجزائر، الجنسية الفرنسية كما منحها لآبائهم؛ إذ ماطلت في منحهم الجنسية وبقوا في فلسطين سنوات عديدة بلا جنسية، رغم مناشداتهم عددًا من المرات السلطات الفرنسية؛ لمنح آبائهم الجنسية كما منحتهم إياها سابقاً. وهذا ما كشفت عنه رسالة موقعة من أرباب عشرات عائلات اليهود الجزائريين المقيمين في صنف وطبريا عام 1905 إلى السيد (PICHON) وزير الشؤون الخارجية الفرنسية جاء فيها بعد الترجمة:

"نحن الموقعون أدناه، المحميون الفرنسيون المقيمون في صنف وطبرية، نتحلى بالاحترام بإرسال هذه الرسالة إليكم؛ لتقديم تظلماتنا لكم ولطلب إنصافنا. منذ أن غادرنا الجزائر؛ للاستقرار في هذا البلد، كان لنا شرف عظيم أن ننال الحماية من قبل فرنسا، التي نحن خدمها الأكثر إخلاصاً. ترسل إلينا القنصلية العامة الفرنسية في بيروت كل عام

شهادات الإداريين الفرنسيين. لقد سُجِّلَ أطفالنا حتى الآن في شهادتنا، لكن بما أنهم بلغوا سن الرشد، فقد طلبنا مرارًا وتكرارًا من القنصلية الفرنسية العامة في بيروت إصدار شهادات باسمهم، ولكن القنصلية العامة توعدنا من يوم لآخر. كل جهودنا للحصول على شهادات حماية لأبنائنا باءت بالفشل حتى الآن. نتشرف بأن نطلب إليكم، سيدي الوزير، أن تأخذوا شكوانا بعين الاعتبار، وأن يُسَجَّلَ أطفالنا في سجل التسجيل في القنصلية، ومنحهم شهادات الترشيح التي يستحقونها. كل أملنا فيكم، سيدي الوزير، ولدينا أمل قوي في ألا يتخلى عنا وطننا المعتمد والمعترف به عالمياً والمشهور بإنصافه وعدالته، وسيهتم بمصيرنا التعيس. نحن أبناء فرنسا بالتبني نطلب من أمننا الاستمرار في حمايتنا. أرجو قبول السيد الوزير تعبيرنا عن مشاعرنا المخلصة لبلدنا ولكم" (33).

ولكن هذه الوثائق تخلو من تسويغات أو تفسيرات لعدم الاستجابة؛ لمطالب العائلات اليهودية سابقة الذكر. ومن الصعب إيجاد تفسير مقنع لهذه السياسة. فكيف تمنح فرنسا المهاجرين الأوائل من الأسر اليهودية الجزائرية إلى فلسطين، الجنسية الفرنسية وتمنحهم الحماية، ولا تقوم بمنح ذريتهم الجنسية نفسها؟ ولا نعلم أيضاً هل هذه السياسة نفسها مارستها فرنسا بحق العائلات اليهودية من أصول عربية أخرى كتونس والمغرب، أم اقتصرت على اليهود الجزائريين فقط؟ أم أن هذا يمكن إرجاعه للعلاقة بين فرنسا ويهود الجزائر بعد إصدارها قانون كريميو (Crémieux) وانعكاساته على العلاقة بين فرنسا ويهود الجزائر والمواقف المتباينة تجاهه؟ ففي 24 أكتوبر 1870 أصدرت حكومة (الدفاع الفرنسي) المشكّلة بديلاً عن إمبراطورية نابليون الثالث مرسوماً عرف تاريخياً باسم كريميو (Crémieux) نص على: "تجنيس اليهود في الجزائر جماعياً دون استشارتهم" (34). ومنذ ذلك التاريخ وحتى عام 1940 تمتع يهود الجزائر بأحقية الحصول على الجنسية الفرنسية وما يترتب عليها من امتيازات. ولم تتوقف هذه الإجراءات إلا بعد الاحتلال الألماني لفرنسا وتشكيل حكومة (فيشي) التي ألغت قانون (كريميو) (35).

إن العودة إلى وثائق الخارجية الفرنسية مفيد جداً للاطلاع على حقيقة هجرة يهود شمال أفريقيا إلى فلسطين وأعدادهم. ففي رسالة للقنصل الفرنسي في القدس (Georges Gueyraud) مرسله إلى وزير الشؤون الخارجية في باريس في تاريخ 2 حزيران 1913 موسومة بـ "تأسيس مستوصف في القدس للإسرائيليين الفرنسيين" يكشف فيها أعداد

اليهود المقيمين في فلسطين، الذين يحملون الجنسية الفرنسية ولا سيما المغاربة منهم. ويبين أن عدد الرعايا الفرنسيين المسجلين لدى القنصلية العامة في القدس زاد بنسبة كبيرة جداً؛ بسبب تسجيل المغاربة. يذكر أيضاً أن معظم المغاربة المهاجرين إلى فلسطين من اليهود، وعدد قليل من المسلمين. وأن تسجيل المسلمين المغاربة تحت الحماية الفرنسية يجري فقط من أجل حل بعض الصعوبات التي أوجدتها السلطة العثمانية. ولا يشير القنصل إلى هذه الأسباب التي تدفعه مضطراً إلى تجنيس المهاجرين المسلمين المغاربة. فيقول إنه في الوقت الحاضر، يبلغ عدد الفرنسيين المحميين من الديانة اليهودية المقيمين في فلسطين والمسجلين في سجلاتهم أكثر من 1000 فرد يمثلون 260 عائلة، بينهم 43 عائلة جزائرية و155 عائلة مغربية، وثلاث عائلات تونسية، و59 عائلة من أصول ذميّة (يهود الدولة العثمانية). ويرى القنصل أن هذا العدد في ازدياد يومي؛ بسبب ازدياد أعداد الحجاج اليهود الجدد. ويكشف القنصل أن هؤلاء الحجاج الجدد بعضهم لا يستقر إلا في القدس لأشهر وسنوات عدة، بينما يقيم آخرون في باقي مدن فلسطين ويستقرون فيها استقراراً دائماً مع أطفالهم. ويرى أنه من المحتمل أن يضاف إلى ما يسميهم بـ (بالعملاء - الزبائن) الحاليين العديد من (الإسرائيليين المغاربة)، الذين جرى استقرارهم في القدس قبل غزو المغرب والمسجلين، مثل المسلمين، في السجل المدني العثماني. ويكشف القنصل أن السفارة الفرنسية في إستانبول تفاوضت مع الإدارة العثمانية من أجل تحويل جنسيتهم إلى الفرنسية.

ويبين القنصل لوزير خارجيته أنه يترتب على هذا الوضع التزامات على القنصلية العامة في القدس؛ التي ترى نفسها تحت التزام أخلاقي لرعاية هؤلاء (المواطنين الجدد)، الذين هم في الغالب فقراء للغاية، من وجهة نظر ثلاثية؛ تتمثل في المساعدة المالية والمساعدات الطبية وتعليم اللغة الفرنسية.

ويكمل بقوله إنه حتى تاريخ كتابة هذه الرسالة، تلقى اليهود المغاربة دائماً المساعدة والإغاثة من الجالية اليهودية المغربية، وهي مجموعة دينية تعتمد إلى حد ما على الجالية اليهودية العثمانية (السفارديم). ويبين أن هذه الطائفة من المجتمع المغربي نفسه تعيش على إسهامات أعضائها الأثرياء وتبرعاتهم، ولكن أيضاً وقبل كل شيء يجري تلقي تبرعات من الجماعات (الإسرائيلية) في شمال أفريقيا، تجتمع سنوياً لصالح اليهود

الذين يعيشون في القدس. وفضلاً عن ذلك، تجمع الطائفة السفارديّة العثمانية في القدس نفسها الأموال سنوياً لحسابه الخاص من البلدان المغاربية، وكذلك من الجالية نفسها في طبريا وصفد والخليل⁽³⁶⁾.

ويكشف القنصل (Georges Gueyraud) أنه بحسب المعلومات التي جُمعت، بناء على دعوة منه شخصياً ومن قبل السيد (Antebi)، مدير المدرسة المهنية للحالف الإسرائيلي العالمي في القدس، فإن الجالية المغاربية في القدس تتلقى سنوياً حوالي 25000 فرنك تأتي من المغرب والجزائر وتونس. كما أن الطائفة السفارديّة في القدس من البلدان نفسها، تحصل على معونة سنوية تصل إلى 20000 فرنك. أما فيما يخص التجمعات السفارديّة في طبريا وصفد والخليل، فيشير القنصل إلى أنهم لم يتمكنوا من الحصول على معلومات مؤكدة بالأموال التي يحصلون عليها، لكن حسب تقديره لا تقل عن 8 أو 10000 فرنك سنوياً في كل مدينة من هذه المدن. ووفق حسابات (Georges Gueyraud) فبالمجمل يحصل يهود فلسطين على 70 ألف فرنك كل عام بصفة صدقات من أتباعهم في الدين في المستعمرات الفرنسية في شمال أفريقيا. ويرى (Georges Gueyraud) أنه مع مرور السنوات يزداد كرم اليهود المغاربة في شمال أفريقيا وعطاؤهم⁽³⁷⁾.

يكشف (Georges Gueyraud) حقيقة موقف فرنسا من تبرعات يهود شمال أفريقيا (المغرب، الجزائر، تونس) لليهود المستوطنين في فلسطين. ويرى القنصل أن هذه المبالغ المذكورة أعلاه لا تعكس الحقيقة الكاملة؛ فكثير من الأموال التي يتبرع فيها يهود هذه البلاد لا يعرف عنها الفرنسيون؛ إذ يعدونها تبرعات تأتي من أملاك فرنسا في هذه الدول، بمعنى هي أملاك فرنسية؛ إذ يكشف أن المُحصّل الذي يقوم بجمع أموال التبرعات من الجاليات اليهودية في هذه البلدان يحتفظ لنفسه، وفقاً لاتفاق مسبق مع الجالية التي تكلفه بالمهمة، بجزء من أموال التبرعات، عادةً ما يتراوح من 25% إلى 40% من مجمل المبالغ المحصلة. وأن هذه المبالغ الكبيرة التي تُجمع من دول شمال أفريقيا تصرف خارج أراضي دول شمال أفريقيا؛ وهنا يشير إلى فلسطين. بمعنى أن أموال هذه التبرعات لا تصرف داخل أراضي المستعمرات الفرنسية، وإنما في بلاد يسيطر عليها الأجانب حسب قوله، وتذهب هذه الأموال لصالح الرعايا الأجانب، الذين غالباً ما يكونون حسب قوله

"معاديين لسياستنا، وعلى أي حال يتم إنفاقها دون سيطرة ودون أي فائدة لتأثيرنا" (38).

وفي ختام رسالته يخاطب (Georges Gueyraud) وزير خارجيته قائلاً:

"من المحتمل أن تشعر سعادتكم بأن هذه إساءة يجب قمعها ووسيلة عمل يجب مصادرتها واستخدامها في المصلحة الفرنسية. يبدو أن هذه النتيجة المزدوجة سيكون من السهل تحقيقها إلى حد ما؛ إذاً أشارك سيادتكم وجهة نظري، فسيكون الإجراء الأول الذي يجب اتخاذه هو حظر أي طلب لم يتم تفويضه خصوصاً من قبل السلطة العليا لممتلكاتنا الثلاث، وسيصدر هذا التفويض فقط على علم الفرنسيين والسلطة القنصلية. إن ناتج هذه التبرعات مخصص للإسرائيليين الذين هاجروا من المغرب العربي إلى فلسطين والمسجلين بانتظام لدى المستشارية بوصفهم مواطنين فرنسيين" (39).

ويقترح (Georges Gueyraud) لضمان أن تُجمع التبرعات من يهود شمال أفريقيا تحت إشراف السلطات الفرنسية وعلمها المطلق، والتوزيع المفيد لهذه الأموال ومنع تبديدها حسب رأيه، وتشكيل لجنة من (الإسرائيليين) الفرنسيين في القدس، تحت إشراف القنصلية الفرنسية العامة، التي ستحل، محل اللجنة الحالية (جالية شمال أفريقيا) في عملية جمع التبرعات. ويقول في رسالته لوزير خارجيته إنه من الطبيعي أن تُستشار هذه اللجنة من قبل القنصلية العامة فيما يتعلق بالمهام التي سيتم تفويضها لصالح هذا الطرف أو ذاك، أو الأفضل من ذلك، يقول القنصل: ربما يمكننا إدارة جميع المهام الخاصة وتركيز الصدقات في أيدي هذه اللجنة. وبالمثل لمنتج الصناديق التي يبدو أنها موضوعة في العديد من المعابد في المغرب العربي لصالح يهود فلسطين، فسيتم دعوة حاخامات المجموعات (الإسرائيلية) المختلفة في شمال أفريقيا للتوقف عن إرسال المبالغ بهذه الطريقة التي جُمعت مباشرة للحاخام الأكبر للمغاربة، وتسليمها إلى الحكومة الفرنسية التي سترسل هذه الأموال بدورها، من خلال القنصلية العامة إلى اللجنة المذكورة، عندما تتولى مهامها، أو إلى الحاخام الأكبر إلى حين يتم تشكيل اللجنة (40).

ويرى القنصل (Georges Gueyraud) أنه في حالة جمع هذه الصدقات معاً بهذه الطريقة تحت السيطرة الفرنسية، سيصبح من الممكن توفير الاحتياجات المادية والمعنوية (لمواطنينا الجدد) بطريقة عقلانية؛ وحسب رأيه فإن العمل الأكثر إلحاحاً في الوقت الحاضر هو إنشاء مستوصف في القدس. ويسوّغ الحاجة إلى مثل هذا المستوصف

بقوله أن يوجد مستشفيات مشتركة بين اليهود المغاربة والسفارديم، ولكن نظراً للتعصب الديني في القدس فإن اليهود نادراً ما يستخدمون مستشفى (سانت لويس) في القدس لدرجة أن اليهود الفرنسيين يفضلون مستشفى يهودياً، حتى لو كان أقل شأنًا من مؤسسة كاثوليكية؛ نظراً لأن اللحوم التي تقدم في هذه المؤسسة لا تُعدُّ وفقاً لمحظورات الطقوس اليهودية الضيقة، فحسب قوله، يأخذ الحاخامات والصهاينة على عاتقهم الحفاظ على هذه الحالة الذهنية التي يعتقد أنها من النادر العثور عليها إلى هذه الدرجة في أي مكان آخر غير فلسطين⁽⁴¹⁾.

ويرى (Georges Gueyraud) أنه سيكون من المستحسن فتح هذا المستوصف في أقرب وقت ممكن، من أجل إظهار للمنضوين الجدد تحت الحماية الفرنسية أنهم لم يتركوا لوحدهم. كما أن هذه الخطوة تمكننا من تشجيع أولئك الذين ما زالوا مترددين في الانضواء تحت العلم الفرنسي.

أما فيما يخص الموارد اللازمة، يفترض القنصل أنه سيكون من السهل العثور عليها من الجاليات (الإسرائيلية) المختلفة حسب تعبيره في المغرب والجزائر وتونس؛ إذ يقول: يكفي أن يتوصل الحاكم العام للجزائر والمقيمين العامين في المغرب وتونس إلى اتفاق مع كبار الحاخامات في هذه البلدان الثلاث، بحيث يمكن تحصيل المبالغ المخصصة للقدس، المتوفرة حالياً أو التي يمكن تحصيلها في الأشهر القليلة القادمة. ويكشف القنصل أنهم كُفِّوا بالعمل الجديد وأرسل، كما في الماضي، إلى حاخامات فلسطين بهذا الخصوص، من أجل جمع مبلغ من الطوائف اليهودية في فلسطين يقدر بـ 12 إلى 13000 فرنك المطلوب لهذا الغرض⁽⁴²⁾.

ويختم القنصل رسالته بالقول إنه يجب ألا يغفل في هذا التقرير عن الإشارة بأن الجالية اليهودية في شمال أفريقيا تمتلك، في القدس نفسها، بعض العقارات الصغيرة، على الرغم من أن الدخل الناتج عنها يكاد يكون معدوماً، نتيجة استخدام المباني التي تتكون منها. هناك ثلاثة أو أربعة منازل حُوِّلت إلى معابد أو مصحات للفقراء، وفرن، وحمام وبعض الأراضي، التي إما متنازع عليها أو مرهونة.

علاوة على ذلك يشير القنصل أنه سيكتب إلى وزير الشؤون الخارجية الفرنسية تقريراً خاصاً عن هذه الممتلكات، المسجلة باسم رعايا فرنسيين، ويقول إنه من المرجح

أن تُسَجَّلَ على أنها أوقاف لليهود المغاربة الفرنسيين، حال اعتراف الباب العالي رسمياً بالحماية الفرنسية على هؤلاء اليهود المغاربة (43).

المهاجرون اليهود إلى فلسطين: رعايا ومواطنون فرنسيون أم مجرد زبائن لفرنسا

كيف نظرت فرنسا ممثلة بكادرها الدبلوماسي إلى هؤلاء اليهود المهاجرين إلى فلسطين والمنضوين تحت حمايتها؟ فهل عدّتهم رعايا فرنسيين وتمتعوا بحق المواطنة؟ أم تعاملت معهم بوصفهم أدوات تجارية تحقق من خلالهم الربح والمصالح الخاصة؟ بمعنى هل عدّتهم زبائن وعملاء لها؟ تهدف من خلال منحهم الجنسية زيادة عدد (زبائنهم) في فلسطين في مواجهة (زبائن) الدول الاستعمارية الأخرى المنافسة لها ولا سيما ألمانيا وبريطانيا وروسيا. هذا ما تكشف لنا عنه وثائق الخارجية الفرنسية بما تضمنته من مراسلات بين أروقتها الدبلوماسية.

لم تعمل فرنسا على حماية رعاياها ومن يحمل جنسيتها من اليهود سواء القادمين من فرنسا أم القادمين من مستعمراتها بكونهم جزءاً من مسؤولياتها ولهم عليها حقوق المواطنة، وإنما سعت إلى منح الجنسية لكل لقطاع المهاجرين اليهود إلى فلسطين، وكل من تقطعت به السبل وخرج من رحم دولته الأم التي هاجر منها إلى هذا البلد الغريب إليه، ورفضت ممثلات بلده الأصلي منحه الحماية والجنسية.

إن إقدام فرنسا على هذه الخطوة لم يأت بدوافع إنسانية محضة وإنما كما سنرى جاء وفق مصالحها السياسية والاقتصادية، وبهدف زيادة عدد ما تطلق عليهم (زبائن) ليس أكثر.

ففي رسالة لقنصل فرنسا في القدس السيد (Georges Gueyraud) مرسله إلى سفير فرنسا في القسطنطينية السيد (A S.E.M. BOMPARD) مؤرخة بـ 14 أيار 1913 موسومة بـ: (طلب إسرائيليين غير العثمانيين الحماية من القنصلية الفرنسية العامة في القدس) يوضح فيها أن بعض العائلات (الإسرائيلية) غير العثمانية طلبت حماية القنصلية العامة؛ وهم في الغالب، أشخاص من الخليل، تم تجنيس والديهم بالجنسية الإنجليزية، وفقدوا الحق في الحصول على الجنسية البريطانية لوجودهم خارج بريطانيا، وبعضهم وصلت مدة إقامته خارج بريطانيا 15 عاماً، وهو الوقت الذي يفرضه القانون للحفاظ على جنسيتهم.

ويشير القنصل (Georges Gueyraud) إلى أن السيد (Antebi)، مدير مدرسة الصحافة في التحالف الإسرائيلي العالمي في القدس الذي يتخذ من فرنسا مقراً له، قد قدم توصية مهمة تجاه الأطراف المعنية للنظر فيها بإيجابية، تضمنت التوصية التأكيد على أنهم أشخاص معروفون (بشرف) وأنه من المحتمل أن منحهم الحماية الفرنسية قد يسهم في جلب (زبائن جدد Clientèle nouvelle) إلى التحالف الإسرائيلي العالمي ويسوّغ. هذه التوصية بأنه "من المستحيل أن لا يكونوا بلا فائدة في التأثير في المجتمعات المحلية في فلسطين؛ فعندما يكون هنالك ندرة في وجود مواطنين فرنسيين في فلسطين، فانه سيكون هنالك عدد قليل من الحراس الذين يمكنهم العمل عندنا كمراسلين⁽⁴⁴⁾".

وكشف القنصل (Georges Gueyraud) في رسالته أنه غني عن البيان التنويه بأنه لن يُقبل أي طلب إلا بعد تحقيق دقيق في نزاهة المتقدمين، وكذلك بعد التحقق من أنهم غير مسجلين لدى (سجلات النفوس العثمانية) أو لدى القنصلية البريطانية. ويكشف القنصل أنه سيكون من المناسب تصنيف هؤلاء المحميين واستيعابهم في فئة الأجانب المحميين الفرنسيين؛ بسبب عدم وجود ممثل لأمتهم⁽⁴⁵⁾.

وحول القضية نفسها وتحت العنوان نفسه أرسل قنصل فرنسا في القدس (Georges Gueyraud) إلى وزير الخارجية الفرنسي في باريس رسالة مؤرخة بـ 17 حزيران 1913 تحمل رقم 53، تتضمن تقديم 20 عائلة يهودية تقيم في الخليل طلباً للحصول على حماية فرنسا بعد أن فقدت جنسيتها البريطانية، وعدم رغبة هذه العائلات الحصول على الجنسية العثمانية. مؤكداً على إعادة طرح الأسباب والمسوّغات نفسها التي سبق وأن شرحها لوزير الخارجية نفسه، طارحاً على الوزير السؤال الآتي: هل أصبحنا غير فاعلين في مواجهة النمو المستمر للجاليات اليهودية والروسية والنمساوية والألمانية؟ أم ينبغي علينا، على العكس من ذلك، محاولة إنشاء مجموعة (إسرائيليين فرنسيين) تكون قاعدتها من اليهود المهاجرين من المستعمرات الفرنسية في شمال أفريقيا، يضاف إليهم بعض اليهود فاقدى الجنسية والمقيمين في فلسطين وغير المسجلين في السجل المدني العثماني، وأيضاً من الذين يطلبون الحماية الفرنسية بمحض إرادتهم؟⁽⁴⁶⁾

ويكشف في رسالته أن السفارة الفرنسية في استانبول تعترض على منح هؤلاء اليهود الفاقدين لجنسيتهم البريطانية، الحماية الفرنسية تحت ذريعة أنهم أصبحوا عثمانيين بعد

أن فقدوا الجنسية البريطانية بموجب قانون 19 يناير 1869، الذي ينص على أن "كل فرد مقيم في تركيا عثماني حتى يثبت أنه أجنبي"؛ ومع ذلك ووفقاً للتعليمات العثمانية الخاصة بالقنصليات (آب 1865)، لا يمكن للوكلاء الأجانب منح الحماية إلا لعدد محدود من العثمانيين. ويقول القنصل إنه لم تكن هذه النصوص مجهولة عنده؛ إذ كان مدرراً أنه بصرف النظر عن الفرنسيين وسكان المستعمرات الفرنسية ومحمياتها، يمكنهم حماية موظفي القنصليات في الدولة العثمانية فقط.

ويرى القنصل (Georges Gueyraud) أنه على الرغم من أن كل ما طرح أعلاه وفي ظل وجود الاهتمام بالاعتماد على مستعمرة كبيرة؛ لموازنة التأثيرات التي تظهر بالفعل والراجحة في فلسطين لغير صالح فرنسا، فإنه يتوجب عليه عدم القبول بهذا الواقع والعمل على توسيع نطاق حماية فرنسا؛ لتشمل أفراداً غير أولئك المذكورين أعلاه؛ وهذا يعني حسب قوله السماح بحماية (زبائن يهود) سبق وأن رفضوا الانضواء تحت الحماية الفرنسية⁽⁴⁷⁾.

ويكشف القنصل أنه يوجد في فلسطين وفقاً للتقديرات الأكثر اعتدالاً ما بين 30 إلى 35 ألف يهودي، هُجروا إلى فلسطين دون أن يكون لديهم حماية من أي دولة، ولا يخضعون لأي قنصلية، وغير مسجلين في السجل المدني العثماني. ويقول القنصل إن هؤلاء الأفراد حريصون على تجنب أي اتصال مع الإدارة العثمانية؛ لكيلا تطبق عليهم القوانين سالفة الذكر، ويقصد منحهم الجنسية العثمانية، بكونهم غير مجنسين مسبقاً. وتعود أصول هؤلاء اليهود أصحاب القضية إلى روسيا ورومانيا ودول البلقان؛ إذ يرفضون الجنسية العثمانية خوفاً من الخدمة العسكرية. ويرى القنصل أن هؤلاء المهاجرين اليهود من أجل عدم الحصول على الجنسية العثمانية مضطرين إلى السعي للحصول على الحماية الرسمية والخيرية من القنصليات الأجنبية.

ويرى القنصل (Georges Gueyraud) أن القنصلية الأوروبية يدركون تماماً هذه الوضعية التي يمكن استغلالها لزيادة زبائنهم في فلسطين، وتوسيع نطاق لوائهم؛ لتشمل هؤلاء الأعضاء الجدد. فيشير القنصل إلى أن ألمانيا والنمسا تجذبان طبيعياً المهاجرين اليهود الناطقين بالألمانية، وأن إيطاليا وإسبانيا لا تحاولان زيادة عدد مواطنيها بهذه الطريقة. ويكشف أن الكثير من اليهود الذين رفضتهم القنصلية الفرنسية؛ لعدم وجود

تعليمات دقيقة تنطبق عليهم، حصلوا على الجنسية الإيطالية أو الإسبانية⁽⁴⁸⁾.

ويبين القنصل أنه في ظل هذا الواقع الخاص جداً بفلسطين، وبالنظر إلى تأثيرات زملائه القناصل الأجانب يعتقد ضرورة اقتراح توسيع نطاق المبدأ الذي يُصرح بموجبه للقنصليات الفرنسية منح الحماية للأجانب المحرومين من حماية قنصلية بلدهم. ويرى أن هذه الطريقة ستجذب بالتأكيد عدداً كبيراً من (الزبائن) لفرنسا من العنصر اليهودي. هذا العنصر المعزز بالتدفق المستمر للمهاجرين، يكتسب أهمية كبيرة بحيث يمكن للمرء أن يتوقع أنه في المستقبل القريب كما يقول ستكون الكثير من الأرض والأعمال والتجارة في أيدي يهود من الخارج. هذا في الوقت الذي لا يتوقع فيه هجرة من المجتمعات المسيحية إلى فلسطين، تلك المجتمعات التي أهلكتها الهجرة، حسب تعبيره⁽⁴⁹⁾.

وفي السياق نفسه يكشف لنا القنصل الفرنسي العام في القدس (Georges Gueyraud) في رسالته لسفير فرنسا في القسطنطينية (A.S.E.M. BOMPARD) مؤرخة بـ 28 أيار 1913 تحمل رقم 79 موسومة بـ (مغاربة إسبان يطلبون الحماية الفرنسية يجب علينا زيادة مستعمرتنا اليهودية في القدس). يودّ (GUEYRAUD) في رسالته هذه أن يخبر السفير (BOMPARD) بالاتفاق المبرم بينه وبين قنصل إسبانيا في القدس، الذي بموجبه تمّ عدّ جميع المغاربة (مراكش) في فلسطين مواطنين إسبان؛ لكن هنالك من تحدر أصولهم لمناطق خارج السلطات الإسبانية، وهؤلاء يطالبون القنصلية الفرنسية بمنحهم الحماية.

ويكشف القنصل في رسالته هذه، حقيقة مفادها، أنه اكتشف أن عدداً كبيراً من المتقدمين بطلب الحماية من قنصليته، يحملون جوازات سفر إسبانية صادرة عن قنصلية إسبانيا بيافا. ويؤكد القنصل أن هؤلاء ليسوا من أصول مغربية، وإنما هم ببساطة يهود من النمسا، ولاسيما من البلقان حصلوا على الجنسية الإسبانية، بفضل رضا وكلاء القنصلية الإسبانية، ومُنحوا الحماية التي تسمح لهم بالبقاء في فلسطين بعيداً عن متناول الإدارة العثمانية. ويشير القنصل إلى:

"أنه نظراً لأن كل تغيير في الجنسية لا يتم إلا في مستشارية هذه القنصلية العامة بعد الحصول على رأي إيجابي من قنصل إسبانيا، فإنه سيكون، بمعنى ما، إهانة للسلطة

القنصلية الإسبانية بالانحناء أمامنا. الأوراق العادية التي قُدِّمَت إلينا والتي تم تأكيدها بقبول السيد (دي كاساريس De Casarès)، وبالتالي إقرار الأصل المغربي للأشخاص المعنيين، وحقيقة أنهم لم يأتوا من المنطقة الإسبانية؛ إذ قدم معظم المتقدمين شهادات تسجيل إسبانية يعود تاريخها إلى سنوات عدة، ولكن يبدو أن القليل منهم قد سجل مؤخرًا لدى نائب القنصلية الإسبانية في يافا، بغرض محتمل هو استخدام الأوراق كاحتياطات شديدة للغاية بحيث لا تتخلف القنصلية العامة عن مراعاتها لقبول كل مواطن جديد⁽⁵⁰⁾.

وتفسيراً لهذه الظاهرة، يرى القنصل أنه يوجد في فلسطين آنذاك آلاف عدة من اليهود المحرومين من الجنسية، وغير مسجلين في السجل المدني العثماني، وأنهم يسعون بكل الوسائل؛ لإعفاء أبنائهم من الخدمة العسكرية العثمانية، ومن ناحية أخرى، يرى القنصل أن مدير قنصلية إسبانيا في يافا يسلم جوازات سفر، تحمل عنوان مغربي بسهولة كبيرة، ومن المتوقع أن يتضخم عدد الحاضرين لهذه القنصلية العامة قريباً، بعد محترم من هؤلاء المغاربة (الزائفين) حسب تعبيره⁽⁵¹⁾.

وفي الختام يطلب القنصل من سفير بلده في استانبول أن يزوده بالتعليمات حول ما سيفعله تجاه منح الحماية لليهود المغاربة (الزائفين) حسب قوله قبل أن تمنحهم القنصلية الإسبانية الحماية، وقبل أن يتخذ هو نفسه قراراً بشأن موضوع هذه التسجيلات العديدة والمتزايدة. وفي ضوء ما يراه السفير من المناسب أم لا زيادة عدد من يمنحهم الحماية في فلسطين. وي طرح على السفير السؤال الآتي: "هل يجب علينا، وفقاً للسوابق المتبعة حتى الآن، منح الحماية فقط للأفراد الذين لا لبس في أصلهم المغربي؟

ويكمل بقوله، إنه على العكس من ذلك، ومن أجل تحقيق توازن، إلى حد ما، فإن التطور الذي اتخذته الجالية اليهودية الناطقة بالألمانية، يحتم على هذه القنصلية الفرنسية العامة جلب (زبائن يهود جدد)، وحسب قوله من المحتمل أن يشكل هؤلاء، في المستقبل الذي يبدو قريباً بالنسبة له، جالية فرنسية. ويرى أن هذا الأمر مهم للغاية في مواجهة قنصليات روسيا والنمسا وألمانيا⁽⁵²⁾.

ولكي يقنع القنصل (Georges Gueyraud) سفير بلده في استانبول بضرورة زيادة عدد اليهود الخاضعين للحماية الفرنسية (الزبائن) في مواجهة نفوذ الدول الاستعمارية الأخرى ولا سيّما في القدس، يقدم في رسالته إحصائيات ليهود القدس وتبعيتهم للدول

الاستعمارية. فيقدم أمثلة على أعداد مهاجري اليهود المقيمين في القدس والخاضعين لحماية كل من روسيا والنمسا: 10.000 يهودي خاضعين لحماية القنصلية الروسية وحدها؛ كما أن النمسا لديها من 5000 إلى 6000 يهودي. أما ما يخص ألمانيا، فيشير القنصل أنها تقدم أكبر العروض لزيادة هذه الفئة من المواطنين، وأن لديه معلومات حصل عليها من قنصل ألمانيا العام في القدس السيد (Sohaidt)، تفيد بنجاح الأخير في الحصول من حكومته على الإذن بالاعتراف بجميع الأفراد الذين يمثلون أنفسهم أو عائلاتهم، وينحدرون من ألمانيا والذين فقدوا جنسيتهم الأصلية لأي سبب من الأسباب، أو تخلوا عنها بوصفهم رعايا للإمبراطورية الألمانية، ويرى قنصل فرنسا أنه بفضل هذا الإجراء، الذي يفهم تطبيقه بطريقة واسعة للغاية، لم تعيد القنصلية الألمانية فقط تحت حمايتها المستعمرات المسيحية في فلسطين، مثل تلك التابعة لفرسان الهيكل، التي انتقلت بعيداً عن البلد الأم. وإنما أيضاً تستمد إلى حد كبير نفوذها من الخزان المليء بالهجرة المستمرة لليهود الناطقين باللغة الجرمانية، وتسعى بهذه الطريقة إلى احتكار ملف سياستها الخاصة، القائمة على قوة الرجال والمال، المتاحة للحركة الصهيونية⁽⁵³⁾. ولا سيما وأن اليهود الألمان المهاجرين إلى فلسطين كان معظمهم من أصحاب رؤوس الأموال والعمال المهرة، وهذا ما يخلق منافسة غير متكافئة مع نظرائهم من المهاجرين من الدول الأخرى⁽⁵⁴⁾.

ويقول القنصل الفرنسي إنه إذا عدنا التحالف الإسرائيلي العالمي، على الرغم من توجهاته الفرنسية، مدرسة عثمانية وأنه، علاوة على ذلك، يميل إلى تقليص الجهد الذي بذله حتى الآن في فلسطين، وإذا نظرنا إلى الفقر المدقع (للإسرائيليين) المغاربة المسجلين حديثاً في القنصلية الفرنسية العامة، جنباً إلى جنب مع الازدهار المتزايد باستمرار لإخوانهم في الدين الألمان، فلا شك في التفوق الساحق للمجموعات الجرمانية على أولئك الذين يمكننا حشدهم لخدمة سياستها.

ويختم القنصل (Georges Gueyraud) رسالته بالقول إذا قرر (الإسرائيليون) الفرنسيون، وكذلك السيد (Antebi)، مدير المدرسة المهنية للتحالف الإسرائيلي العالمي، عدم تثبيط طلبات الانضواء تحت حمايتنا التي تأتي إلينا، وتسهيل منح الحماية لأي أحد يلجأ إلينا دون إثارة أي نزاع مع الحكومة العثمانية، سيكون الدخول في هذا الطريق، دون

أي رقابة أخرى، لقبول أي يهودي يحمل جواز سفر إسباني من أصول مغربية، كمواطن فرنسي. ومع ذلك، مهما كانت المزايا التي قد تنجم عن مصالحننا في فلسطين، من دخول (زبائننا) من هؤلاء الناس إلى هذه البلد، والذين معظمهم من التجار الميسورين نسبياً، لم أكن أعتقد أنني سأقوم بهذه الخطوة دون معرفة رأي سعادتك بشأن هذا موضوع. يعتمد هذا السؤال، في الواقع، على التوجه العام الذي تعتقد السفارة أنه يجب أن تعطيه لسياستنا في هذا البلد. لذلك سأكون ممتناً جداً لسعادتك إذا سمحت لي بمعرفة توجهاتك حول هذا الموضوع⁽⁵⁵⁾.

كما يكشف القنصل الفرنسي في القدس (Georges Gueyraud) حقيقة مفادها أن فرنسا تحظى بتقدير جيد ولا سيما في الأوساط اليهودية في القدس. وأن هذا التقدير يعود إلى اعترافها بالحماية للعديد من يهود المغرب، فضلاً عن التوافق مع أعمال الاتحاد الإسرائيلي العالمي الذي اجتذب الكثير من التعاطف مع فرنسا. ويقول القنصل إذا كان من السهل جداً لنا، الآن، "ضمان عدد كبير من (الزبائن) من حيث العدد والجودة ربما سيكون من غير الحكمة الانتظار وإضاعة الفرصة... وأنه من المفيد جداً لمصالحنا في فلسطين جذب عدد أكبر من (العملاء اليهود) إلينا"⁽⁵⁶⁾.

ويبين القنصل أن سياسة فرنسا تجاه اليهود المغاربة المهاجرين إلى فلسطين بمنحهم الحماية والتوافق بينها وبين القوى الأوروبية حول هذه المسألة، دفع الكثير من رعايا الإمبراطورية العثمانية من اليهود لطلب الحماية من فرنسا وتسجيلهم في القنصلية الفرنسية العامة في القدس. ويعترف القنصل (Georges Gueyraud) أنه كان يقوم بهذه المهمة دون الانتظار حتى تحصل السفارة الفرنسية في إستانبول على موافقة الباب العالي على حق فرنسا في حماية اليهود المغاربة.

وكما يروي في هذا الشأن أيضاً أنه نظراً لكثرة طلبات الحماية من اليهود المغاربة المقيمين في القدس من جهة، ومنافسة القنصلية الإسبانية لفرنسا بحماية هذه الفئة من المهاجرين اليهود، اتخذ هذا القنصل إجراءات معينة صادقت عليها لاحقاً سفارة بلاده في إستانبول.

هذه الاجراءات التي حالت في تسجيل اليهود المغاربة في السجل المدني العثماني، وتسجيلهم في سجلات القنصلية الفرنسية العامة في القدس؛ وتم الاعتراف

بهم بوصفهم رعايا فرنسيين. ويشير القنصل أيضاً إلى أن اليهود المغاربة الذين سُجِّلوا في السجل المدني العثماني كانوا ينتظرون بفارغ الصبر المفاوضات الجارية بين فرنسا والإدارة العثمانية من أجل إعادة تسجيلهم تحت الحماية الفرنسية.

ويقول (Georges Gueyraud): لقد كان شيئاً جيداً بالنسبة لي أن أتصرف بهذه الطريقة؛ لأنني أفهم أن قنصل إسبانيا، الذي تلقى للتو تعليمات من مفوضه بشأن تسجيل المغاربة، يقترح توسيع مستعمرته الصغيرة بإضافة أعداد محترمة من مواطني المغاربة اليهود، أنه لن ينجح؛ لأن كل المغاربة الحقيقيين هنا قد فهموا مصلحة الارتباط بفرنسا، يقول القنصل الفرنسي. ربما كان الوضع مختلفاً تماماً إذا انتظرت للعمل حتى يقبل الباب العالي نهائياً الطلبات المقدمة إليه الآن⁽⁵⁷⁾.

ونختتم هذا المحور حول حماية فرنسا لليهود وزيادة أعدادهم وعددهم زبائن لها وليس رعايا ومواطنين في ظل تنافس أوروبي على حمايتهم بما ختم القنصل الفرنسي (Georges Gueyraud) رسالته إلى وزير خارجيته المذكورة أعلاه والمؤرخة بـ 17 حزيران 1913، طالباً منه إعلامه إذا كانت سياسة فرنسا في فلسطين يجب أن تؤدي إلى عمل أكثر فاعلية وعلاقات أوثق مع الأوساط اليهودية، وأن زيادة عدد زبائن فرنسا من هذا الصنف يُمكنها من تثبيت مكانتها بين القوى الأوروبية⁽⁵⁸⁾.

الخاتمة: الهجرة اليهودية إلى فلسطين في سياق استعماري فرنسي

تميزت السياسات الفرنسية تجاه اليهود خارج أراضيها وهجرتهم إلى فلسطين بازدواجية في المعايير؛ إذ لم تنظر إلى يهود فرنسا بالعين نفسها التي نظرت فيها إلى يهود الجزائر الذين يحملون جنسيتها. كما لم تنظر إلى يهود مستعمراتها في المغرب وتونس بالعين نفسها التي نظرت فيها إلى يهود الجزائر. ففي الوقت الذي منحت فيه يهود الجزائر الجنسية الفرنسية في وقت مبكر من استعمارها للجزائر، رغم تخوف وتردد بعض الأوساط اليهودية في الجزائر من الحصول على الجنسية الفرنسية وتفضيلهم البقاء بوصفهم جزائريين أسوة بمسلمي الجزائر؛ رفضت منح يهود تونس والمغرب الجنسية الفرنسية المقيمين على أرض تونس والمغرب رغم تطلعهم إلى ذلك، في الوقت نفسه الذي كانت تسعى فيه إلى منح مهاجري اليهود من تونس والمغرب إلى فلسطين الحماية والجنسية الفرنسية؛ ودخولها في تنافس وتصادم مع الدولة العثمانية في منح الحماية

والجنسية ليهود تونس، والتنافس مع إسبانيا في منح الحماية لمهاجري يهود المغرب. كما كشفت وثائق الخارجية الفرنسية ازدواجية المعايير في النظر إلى مهاجري اليهود إلى فلسطين والخاضعين لحمايتها بوصفهم (رعايا أو مواطنين) عند التفاوض مع السلطات العثمانية لتسجيلهم في السجلات العثمانية تحت هذا المسمى؛ في الوقت الذي عدتهم قنواتها الدبلوماسية ليسوا رعايا أو مواطنين وإنما (زبائن أو عملاء) ليس أكثر.

وأظهرت وثائق الخارجية الفرنسية الهدف من وراء منح الجنسية لليهود المستعمرات الفرنسية المقيمين في فلسطين؛ أو لليهود المقيمين في فلسطين الذين تقطعت بهم السبل وفقدوا جنسيتهم الأصلية ولم تقبل قنصلية بلدهم الأصلي منحهم جنسية بدل فاقد بكونهم فاقد الحق في ذلك. كانت فرنسا تسارع في تبني هؤلاء ومنحهم الجنسية الفرنسية؛ لكن ليس لدوافع إنسانية وإنما لدوافع إحصائية مصلحة ليس أكثر، بهدف زيادة عدد (زبائنها) من اليهود في فلسطين أمام زيادة زبائن منافسيها من الدول الاستعمارية الأخرى كالألمانيا الكاثوليكية، وبريطانيا البروتستانتية، وروسيا الأرثوذكسية. ولاسيما في ظل ضعف الجالية الفرنسية من غير اليهود المقيمة في فلسطين، وتنافسها مع ألمانيا وإيطاليا والنمسا وإسبانيا على حماية كاثوليك الأرض المقدسة.

تكشف الوثائق أيضا، مدى بعد النظر لدى قناصل فرنسا في القدس ونظرتهم الاستشراكية لأوضاع الهجرة الصهيونية والاستيطان الصهيوني في فلسطين؛ بحيث كانوا يرون أن المستقبل سيكون حليف هؤلاء. وكان لقناصل فرنسا نظرة استشراكية لمستقبل المشروع الصهيوني في فلسطين والنجاحات التي كان يحققه على أرض الواقع؛ لذا كانوا يسارعون في الاستفادة من هذا المشروع وتجييرهم لصالح بلدهم عبر زيادة عدد اليهود الخاضعين لحمايتهم؛ ليكون هؤلاء ذراعاً لفرنسا في فلسطين وفي الإنجازات التي سيحققها المشروع الصهيوني ولا سيما على الصعيد الاقتصادي؛ مشجعين وزراء الخارجية الفرنسية على تبني فكرة زيادة زبائن فرنسا من اليهود المهاجرين إلى فلسطين ليشكل هؤلاء مستعمرة فرنسية فيها.

لم تكن للدوافع الإنسانية في حماية فرنسا لمهاجري اليهود إلى فلسطين أي وجود؛ كما لم تظهر أية تصريحات للدبلوماسية الفرنسية تشير إلى حقوق اليهود الدينية أو التاريخية في أرض فلسطين، وبناء عليه ترى فرنسا ضرورة إعادة هذه الحقوق إلى

أصحابها الشرعيين. بل على العكس تماماً كان العامل الاقتصادي والتنافس الاستعماري هو المحرك الأساس في حماية فرنسا لمهاجري اليهود إلى فلسطين؛ إذ نظرت لهم وفق حسابات اقتصادية بحثه بوصفهم أرقاماً وزبائن ليس أكثر، تستخدمهم بوصفهم أدوات لتنفيذ سياساتها الاستعمارية في فلسطين في ضوء تكاليف استعماري متعدد. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن حماية فرنسا للمهاجرين اليهود لم يكلف الخزينة الفرنسية فرنكاً واحداً، بل على العكس تماماً استغلت فرنسا أموال اليهود أنفسهم في دعم وجودهم في فلسطين، عبر تأسيس مؤسسات خيرية وطبية لهم، تحت إدارتها وإشرافها من خلال الطلب منهم جمع تبرعات للنفقة على مشاريع وجودهم في فلسطين عموماً والقدس خصوصاً. كما نظرت للتبرعات التي جمعها اليهود من يهود مستعمراتها في كل من الجزائر وتونس والمغرب بعدم الرضا؛ لأنها ستصرف خارج الأراضي الفرنسية؛ ويقصد هنا فلسطين. كما عملت جاهدة أن تكون عملية جمع وتوزيع أموال هذه الصدقات والتبرعات بإدارتها وتحت إشرافها المباشر.

وفي الختام لم يكن المهاجرون اليهود إلى فلسطين بالنسبة لفرنسا سوى عملاء وزبائن وأدوات استعمارية ليس أكثر.

الهوامش والمراجع

- (1) جريس، صبري: تاريخ الصهيونية، الطبعة 2، مجلد 1، بيروت: مركز الأبحاث، 2015.
- (2) الوعري، نائلة: دور القنصليات في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين 1840-1914، عمان: دار الشروق، 2007.
- (3) الجبوري، نوار حسين مصطفى: النشاط القنصلي الفرنسي في القدس الشريف 1840-1900، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2015.
- (4) حول هذه المسألة، ينظر: سرور، موسى: "إشكالية كتابة تاريخ القدس في أواخر العصر العثماني"، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت: السنة 29، عدد 114، ربيع 2011، ص 51.
- (5) البريعص، ذياب؛ والفحطاني، حمد: "الدبلوماسية الفرنسية والكويت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر 1866-1900: قراءة في وثائق الأرشيف الفرنسي"، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت: العدد 158، 2022، ص 200.
- (6) محمود، أمين عبد الله: "الإدارة المصرية في بلاد الشام وبداية ظهور المسألة الفلسطينية 1831-1840"، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت: السنة الثامنة، العدد 32، عام 1988، ص 126-129.
- (7) الشورة، صالح علي: "موقف الصحف الفلسطينية من الهجرة اليهودية إلى فلسطين بين عامي 1919-1923"،

- المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت: السنة 38، العدد 152، 2020، ص 152-180؛ الإدارة المصرية في بلاد الشام وبداية ظهور المسألة الفلسطينية 1831-1840، ص 126-129.
- (8) Heacock, Roger. *La Palestine dans les relations internationales (1798-1914)*, in Dominique Trimbur et Ran Aronsohn (dir.), *De Bonaparte à Balfour, la France, l'Europe occidentale et la Palestine 1779-1917*, Paris: CNRS Edition, 1999, P. 36-41.
- (9) Laurens, Henry. *La Question de Palestine: L'Invention de la Terre Sainte*. Tome 1, Paris: Fayard, 1999. PP. 48-51.
- (10) دور القنصليات في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين 1840-1914، ص 136-148.
- (11) Nicolaidès, Demétrius. *Législation ottomane ou recueil des lois, règlements, ordonnances, traités, capitulations et autre documents officiels de l'Empire Ottoman*, Vol. 2, Paris: Imprimerie frères Nicolaïdès, 1873, P. 21.
- (12) عبد الكريم، إبراهيم: "بدايات الاستيطان والمواجهة الفلسطينية الصهيونية في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر"، *المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت: السنة التاسعة، العدد 33، 1989، ص 79.*
- (13) Young, George. *Corps de droit ottoman: recueil des codes, lois, règlements, ordonnances et actes les plus importants du droit intérieur, et d'études sur le droit coutumier de l'Empire Ottoman*, Vol. 1, Oxford: The Clarendon Press, 1905, PP. 335-336.
- (14) *Corps de droit ottoman: recueil des codes, lois, règlements, ordonnances et actes les plus importants du droit intérieur*, PP. 335-336.
- (15) الحلاق، حسان: موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية 1897-1909، ط2، بيروت: دار الهدى، 1990، ص 95.
- (16) الجبوري، نوار حسين مصطفى: النشاط القنصلي الفرنسي في القدس الشريف 1840-1900، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2015، ص 155.
- (17) السليمي، هيلة: دور اليهود في اسقاط الدولة العثمانية، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى: 2001، ص 56.
- (18) النعيمي، أحمد نوري: اليهود والدولة العثمانية، دار البشير، مؤسسة الرسالة، 1998، ص 84.
- (19) دور القنصليات في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين 1840-1914، ص 200.
- (20) الشناق، محمود نهار: العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين 1876-1914، ب، ن، 2005، ص 264.
- (21) العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين 1876-1914، ص 268.
- (22) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية: Archives du Quai d'Orsay (AQO), Vol. 132.
- (23) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية: Archives du Quai d'Orsay (AQO), Vol. 137.
- (24) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية: Archives du Quai d'Orsay (AQO), Vol. 137.
- (25) اليهود والدولة العثمانية، ص 84.
- (26) اليهود والدولة العثمانية، ص 83.

- (27) اليهود والدولة العثمانية، ص 83.
- (28) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية: Archives du Quai d'Orsay (AQO), Vol. 137
- (29) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية: Archives du Quai d'Orsay (AQO), Vol. 137
- (30) موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية 1897-1909، ص 99.
- (31) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية: Archives du Quai d'Orsay (AQO), Vol. 132
- (32) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية: Archives du Quai d'Orsay (AQO), Vol. 132
- (33) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية: Archives du Quai d'Orsay (AQO), vol. 137
- (34) فطيمة، شيخ: "قانون كريميو 24 أكتوبر 1870 أو تجنيس اليهود: الاختبارات الصعبة في ظل الهيمنة الاستعمارية"، مجلة الحوار المتوسطي، العدد 15/16، 2017، ص 519-529، ص 522.
- أبرير، حمودي: "علاقة يهود الجزائر بفرنسا والصهيونية، وأثرها على موقفهم من الثورة التحريرية 1954-1962"، مجلة مدارات تاريخية، العدد 3 (3)، 2021، ص 201-227؛ بلعوز، العربي: "انسلاخ يهود الجزائر عن المجتمع المحلي (24 أكتوبر 1870) الجذور والبواعث". مجلة عصور الجديدة، عدد 11 (1)، 2021، ص 415-439.
- (35) التميمي، عبد المالك: "اليهود والصهيونية في المغرب العربي"، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت: العدد الرابع، المجلد الأول 1981، ص 128.
- (36) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية: Archives du Quai d'Orsay (AQO) Document N° 430
- (37) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية: Archives du Quai d'Orsay (AQO) Document N° 430
- (38) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية: Archives du Quai d'Orsay (AQO) Document N° 430
- (39) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية: Archives du Quai d'Orsay (AQO) Document N° 430
- (40) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية: Archives du Quai d'Orsay (AQO) Document N° 430
- (41) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية: Archives du Quai d'Orsay (AQO) Document N° 430
- (42) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية: Archives du Quai d'Orsay (AQO) Document N° 430
- (43) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية: Archives du Quai d'Orsay (AQO) Document N° 430
- (44) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية: Archives du Quai d'Orsay (AQO), Vol. 135
- (45) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية: Archives du Quai d'Orsay (AQO), Vol. 135
- (46) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية: Archives du Quai d'Orsay (AQO), Vol. 135
- (47) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية: Archives du Quai d'Orsay (AQO), Vol. 135
- (48) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية: Archives du Quai d'Orsay (AQO), Vol. 135
- (49) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية: Archives du Quai d'Orsay (AQO), Vol. 135
- (50) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية: Archives du Quai d'Orsay (AQO), Vol. 135
- (51) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية: Archives du Quai d'Orsay (AQO), Vol. 135
- (52) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية: Archives du Quai d'Orsay (AQO), Vol. 135
- (53) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية: Archives du Quai d'Orsay (AQO), Vol. 135

- (54) العباسي، نظام: "سياسة ألمانيا النازية تجاه اليهود والصهيونية"، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت: السنة الرابعة، العدد 14، 1984، ص 135-136.
- (55) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية: Archives du Quai d'Orsay (AQO), Vol. 135
- (56) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية: Archives du Quai d'Orsay (AQO), Vol. 135
- (57) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية: Archives du Quai d'Orsay (AQO), Vol. 135
- (58) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية: Archives du Quai d'Orsay (AQO), Vol. 135

المراجع بالحروف اللاتينية

References in Roman Script

- (1) Al- 'Bāsī, Nzām: "Siyāsāt Al-Mānyā Al-Nāziyyh tğāh Al-Yāhūd wa al-ṣuhīūnīh": AJH, Kuwait University: Vol. 4, No. 14, 1984,
- (2) 'bd al-Krīm, Ibrāhīm: "bdāīāt al-istīṭān wa al-mwāğhh al-flstīnīh al-ṣuhīūnīh fī al-tūl al-'abīr mn al-qrn al-tās' šr": AJH, Kuwait University: No. 33, 1989, 76-98.
- (3) Abrīr, Ḥmūdī: " 'llāqat Yhūd Al- ġzā'ir bfrnsā wa al-ṣhīūnīh, wa aṭrḥā 'ala maūqfḥm mn al-tūrh al-ṭḥaruriyyh 1954-1962" : Madarat TarikhiaJournal : No. 3, 2021, pp. 201-227.
- (4) Bl'azūz, Al-'Arabī : " insilāḥ Yhūd Al- ġzā'ir 'an al-muğtama' al-mḥllī (24 October, 1870), "al-ğdūr wa al-bwā'ī", Oussour al-Jadida Journal: No. 11, 2021, pp. 415-439.
- (5) Al-Brīṣ, Dīāb and Ālqḥānī, Ḥāmd: " Aldblūmāsīh Al-Frnsh wa Alkwyt fī Al-Nṣf Al-Tānī mn Al-Qrn Al-Tās' 'Šr 1866-1900 : qrāḥ fī wṭā'q al-'arṣīf al-frnsh": AJH, Kuwait University: No. 158, 2022, pp. 197-228.
- (6) Fāṭmah, Šīḥ : "Qānūn Krīmyū 24 October, 1870, wa tğnīs Al-Yhūd", Al Hiwar Al Moutawassiti Journal: 15/16, 2017, pp. 519-529.
- (7) Al-Ġbūrī, Nwār : al-nššāṭ al-qunṣulī Al-Frnsh fī Al-Quds Al-Šrīf 1840-1900, Amman : dār Al-Ḥāmid lilnašr wa al-tūzī', 2015.
- (8) Ġiryys, Šbrī: tāriḥ al-ṣuhīūnīh 1862-1948, Vol 1, 2nd ed., Beirut: mrkz al-'abḥāṭ, 2015.
- (9) Al-Ḥallāq, Ḥassān: mwqif al-dawlah Al-'Uthmāniyyah mn al-hrakat al-ṣuhīūnīh 1897-1909, 2nd ed., Beirut: dār al-hudā, 1990.
- (10) Maḥmūd, Amīn 'Abd Allāh : "al-idārah al-msryyḥ fī blād Al-Šām wa bdāyet zḥūr al-ms'alh al-flstīnīh 1831-1919" : AJH, Kuwait University : No. 32, 1988, pp.106-134.
- (11) Al-Slaymī, Hīlah: dawr al-Yhūd fī isqāṭ al-dawlah al-'īmānīh, dissertation, Umm al-Qura University, 2001.
- (12) Al-Šūrah, Šālḥ 'Alī : "mwqf al- ṣḥf Al-Flstīniyyh mn al-hğrh al-yhūdyyh 'ilā Flstīn byn 'amy 1919-1923": AJH, Kuwait University : No.152, 2020, pp.153-180.
- (13) Al-n'īmī, Aḥmd Nūrī: Al-Yahūd wa al-daūlh al-'īmānīh, Beirut: dār al-bšīr, 1998.
- (14) Qāsmiyh, Ḥayryh : Yahūd al-bilād al-'arabiyyh, Beirut: markz dirāsāt al-wiḥdh al-'arabiyyh, 2015.
- (15) Al-Tmīmī, 'Abd Al-Mālk: "Al-Yāhūd Wa al-ṣuhīūnīh Fī Al-Mağrb Al-'Arbī": AJH, Kuwait University: No. 4, 1981, pp. 119-156.
- (16) Al-Wa'rī, Nā'ila: dawr al-qnṣuliyat fī al-hğrh wa al-istīṭān Al-Yhūdī fī Flstīn 1840-1914, Amman: dār al- šurūq, 2007.